دراسات تاريخية المجلد العاشر العدد الثاني السنة 1444هـ/2022م ص ص 314-326

مجلة دراسات تاريخية

ISSN: 9741-2352 EISSN: 6723-2600

دور البحرية في العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن (11هـ/17م)من خلال المعاهدات والمراسلات

– دراسة تحليلية أرشيفية -

The role of the navy in Algerian-French relation during the 11th century (AH/17th AD) through correspondence and treaties –an archival analytical study-

عطلي محمد الأمين ،
جامعة الجزائر2
mohammed.elamine@univ-alger2.dz

أ.د. سعيود إبراهيم
جامعة الجزائر2
brahim.sayoud@univ-alger2.dz

الارسال: ..2022-01-10 القبول :2022-04-06 النشر:2022/10/03 المرسل: عطلي محمد الأمين

الملخص:

تعتبر العلاقات بين الجزائر وفرنسا في الفترة الحديثة احد أهم المواضيع الجديرة بالدراسة والتحليل، وشكل نشاط البحرية الجزائرية عصب هذه العلاقات ومظهرها خاصة خلال القرن السابع عشر، الذي عرف هيمنة بحارة الجزائر على مسالك وممرات الحوض الغربي للمتوسط، ما دفع فرنسا إلى ضرورة إمضاء اتفاقيات السلام والتجارة لحماية تجارتها وسفنها، إذ بالرجوع إلى مجمل المعاهدات التي أبرمت بين البلدين في هذه الفترة، نجد أن بحارة وبحرية الجزائر كانا سببا في توجيه لهذه المعاهدات إما بالنجاح أو الفشل، وهذا ما يظهر جليا من خلال المراسلات بين البلدين، التي ربطت فشل ونجاح هذه المعاهدات بالتزام رياس البحر بها، حتى أصبحت تمثل أساسا وبعدا للسياسة الخارجية للجزائر.

الكلمات المفتاحية:

النشاط البحري- العهد العثماني- القرن 17م- العلاقات الجزائرية الفرنسية- المعاهدات- المراسلات.

Abstract

The relations between Algeria and France in the modern period are considered one of the most important topics worthy of study and analysis. The form of the Algerian maritime activity is the backbone of these relations and their manifestations, especially during the seventeenth century, which was known to dominate sailors. Algeria is on the routes and corridors of the western basin of the Mediterranean, which led France to the necessity to mature peace agreements and trade sex to protect its trade and ships, by referring to the entirety of the treaties concluded between the two countries during this period, we find that The seas and sailors of Algeria were the reason for directing these treaties, either with success the first failure, and this is evident through the correspondence between the two countries that linked the failure and success of these treaties to the commitment of the seafarers to them until they became a representation Basically and a dimension of the foreign policy of Algeria

Key Words: Maritime activity. Ottoman era. Seventeenth century AD. French Algerian relations. Correspondence treaties.

مقدمة:

شكلت العلاقات الخارجية للجزائر في العهد العثماني،أهم مظاهر السيادة، وابرز سمات الاستقلالية والقوة،كما لا يخفى أن علاقات الجزائر ودول أوربا،خاصة المتوسطية منها،تحكمت بها المصالح التجارية بين البلدين،وشكل النشاط البحري للجزائر، خاصة في القرنين السادس عشر والسابع عشر،أهم الركائز الأساسية التي بلورت وحدّدت، مظاهر العلاقات الخارجية للجزائر،وأثرت على سير معاهدات التقارب، والتباعد بينها وبين أمم أوربا.

كما أثر النشاط البحري للجزائر في القرنين السادس عشر، وبدرجة أكبر السابع عشر، على مصير العلاقات بين الجزائر وفرنسا،إحدى أهم دول الحوض الغربي للمتوسط،وأكثرها ارتباطا بالجزائر، حيث تميزت العلاقات بين البلدين في القرن السادس عشر؛ بالتعاون الحذر ، خاصة في عهد خير الدين الذي قدم يد العون للفرنسيين في حربهم ضد شارل الخامس الإسباني في عام 1543.

لكن مع بداية القرن السابع عشر وحتى نهايته، فشل البلدين في تحقيق التقارب الطويل الأمد، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى دور النشاط البحري للجزائر، والذي شكل آنذاك شوكة في حلق الفرنسيين،ومن أهم مظاهر ذلك معاهدة 1619، التي فشلت بسبب اعتداء البحارة الجزائريين على سفن تجارية مرسيلية، دون علمهم ببداية المفاوضات بين الطرفين؛ لعقد الصلح بينهما مما أدى إلى فشلها،ودخول البلدين؛في قطيعة دامت لأكثر من عشر سنوات.

لم تستطع الجزائر وفرنسا تحقيق سلم دائم،رغم وجود نية ذلك عند الجزائريين، ورغم انعقاد عديد المعاهدات بين البلدين والتي كان مصير أغلبها الفشل،نتيجة عدم جدوى العهود التي كان يقدمها الفرنسيين، خاصة في عهد الملك لويس الرابع عشر، الذي أظهر نواياه علانية ضد الجزائر؛ بتجهيز حملة لاحتلال جيجل عام 1664.م

إن فشل المعاهدات بين البلدين يعود أساسا إلى النشاط البحري للبلدين والذي كان سببا مباشرا في عدم الالتزام بها وبعهودها، وهو مادفعنا لتحليل هذه المعاهدات والبحث في عوامل فشلها بين البلدين، من خلال تحليل المعاهدات بناءا على المراسلات التي تمت بين دايات الجزائر من جهة، وملوك فرنسا من جهة أخرى،بالاعتماد على عديد الوثائق الأرشيفية المنشورة من طرف **أوجيه بلانتي** في كتابه : مراسلات دايات الجزائر مع البلاط الفرنسي، انطلاقا من **الإشكالية التالية :**

إلى أي مدى أثر النشاط البحري للجزائر في توجيه التقارب والتباعد بين الجزائر وفرنسا،في القرن 17،من خلال تحليل المعاهدات بين البلدين؟

أما الهدف من هذه الدراسة يكمن في محاولة توصيف طبيعة العلاقات السياسية بين الجزائر وفرنسا من تحديد الجذور وعوامل التطور والامتداد، ودراسة المعاهدات السياسية بين البلدين خلال القرن السابع عشر ميلادي دراسة تحليلية نقدية،بالاعتماد على وثائق المراسلات المنشورة بين البلدين،كما أنها تبرز دور وأثر البحرية في توجيه العلاقات،إما بالتقاطع أو بالتداخل بين البلدين.

1- لمحة عن العلاقات الجزائرية الفرنسية قبل القرن 17 ودور البحرية الجزائرية فيها:

إن أهم الأسباب الغريبة والعميقة التي تؤدي إلى تأزم العلاقات ونشوب الحروب المتكررة تعود أساسا إلى مشاكل البحر، من تعديات على السفن، إلى قضايا الأسر والتي كان تأثيرها على مجرى العلاقات[1] ونظرا للقوة البحرية للجزائر خاصة في

القرن 17 كانت أهم العوامل التي أدت إلى بناء علاقات التقارب بين الجزائر ودول الحوض الغربي للمتوسط عموما، والجزائر وفرنسا خصوصا، في ظل عجز السياسة الأوروبية على مجابهة الجزائر وبحّارتها[2].

فبعد إمضاء سليمان القانوني لمعاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية مع فرانسوا الأول عام 1535، أمر السلطان خير الدين باشا بالتوجه لفرنسا ومساعدة فرانسوا الأول ملك فرنسا ضد شارل الخامس ملك اسبانيا. فأبحر خير الدين مع أسطول بحري يتكون من 110 سفينة، من الجزائر مارا **بمضيق ميسيني** في 25أفريل1543، حيث وصل ميناء طولون في 12جويلية وبعدها توجه إلى مرسيليا. ومن أهم ما قام به خير الدين تدمير شواطئ **كالابرا**، وأرسى أسطوله بمنطقة فيلا فرانكا، وضرب حصارا على نيس في السواحل الجنوبية لفرنسا، والتي كانت تحت سيطرة شارل الخامس ملك اسبانيا وفي ظل هذه الأثناء تلقى الأسطول الفرنسي هزيمة نكراء من طرف الإسبان. وهنا قرر خير الدين دخول "نيس" فدخلها وحررها من الحاكم الإسباني **دون سافوا** " don safoua " ثم توجه لطولون وسيطر عليه وأقام فيه حتى أعاد علاقات البلدين إلى سابق عهدها وإبرام الملكين فرانسوا الأول وشارل الخامس اتفاقية الصلح والسلام سنة 1544م[3].

كما أنّ الأحداث التي طرأت على السياسة الخارجية للدولة العثمانية من جهة، واسبانيا وفرنسا من جهة أخرى كان لها الدور الحاسم في تحويل منحنى العلاقات بين الجانب العثماني الفرنسي وجود. وعموما فقد تميّز البيلربايات بتوجيه سياسة الدولة العثمانية في الحوض الغربي للمتوسط، وفي هذا العهد تحديدا عرقلة العلاقات الجزائرية الفرنسية عدّة أحداث و اصطدمت الجزائر في علاقاتها مع فرنسا بمسألتين مهمتين هما:

- التمثيل الدبلوماسي (اعتماد القناصلة)؛
-الامتيازات التي منحت للفرنسيين بالجزائر.[4]

فتمثّل موقف الجزائر في الرّفض مع البداية، وهذا ما وجدناه في رسالة **حسن فنزيانو**[5] ، المؤرخة بتاريخ 28 آفريل 1579م، حيث نجدها تشير إلى جانب العلاقات القديمة، إلى أمر رفض التمثيل الدبلوماسي في البداية، من طرف حسن فنزيانو الذي رآى فيه بدعة. بالرغم من إصرار هنري الرابع الذي أرسل **"موريس سورون"**كقنصل للجزائر، انظر رسالة حسن فنزيانو باشا الجزائر إلى قناصل و حكام مدينة مرسيليا.[6]

ومن المؤكد أنّه حتى عام 1580، لم يكن لفرنسا قنصل معتمد في الجزائر، لكن بعد العام التالي، أصبح لهذه البلاد قنصلا في هذه المدين، مع العلم أنّ فرنسا هي الوحيدة التي ارتبطت بالدولة العثمانية بمعاهدة سلم قبل 1573م.[7].

وإذا تكلمنا عن طبيعة منصب القنصل، فإنه كان يباع ويشترى في فرنسا، كغيره من المناصب، وكما اشرنا في طبيعة العلاقات العثمانية الفرنسية فإنّ الدولة العثمانية منحت حق احتكار التجارة الأوربية في أراضيها لفرنسا سنة 1604م.

أمّا في خصوص الامتيازات فإنّ فرنسا مابين(1581-1604) حاولت تعميم الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية، على باقي مناطق الإمبراطورية بما فيها الجزائر، وبالرغم من المعاملة الحسنة التي كان يحظى بها البحارة الجزائريون في الموانئ الفرنسية.

إلاّ أن البحّارة الجزائريين لم يتوقفوا عن أسر الفرنسيين، وهو السلوك الذي استنكرته الحكومة الفرنسية، وهدّدت بردّها العنيف ضدّ الجزائر وقراصنتها، تصل إلى أمر عدم استقبالهم على الموانئ الفرنسية، بالرغم من تأكيد الدولة العثمانية عل احترام العلاقات بين البلدين[8].

ليتبيّن مما سبق أن القباطنة الجزائريون، كانوا سببا في توجيه العلاقات بين البلدين، وفي نفس الوقت بدا الموقف الجزائري أكثر استقلالية عن موقف الدولة العثمانية، في ما يخصّ هذا الأمر، كما أنّه تبيّن من خلال دراستنا لرسالة حسن فنزيانو، أن الالتزام لابدّ أن يكون مشتركا بين الطرفين، ويكون مبني على الصدق وحسن النوايا والإخلاص في التعامل، وهذا ما لم يبده البحارة الفرنسيين.

وإذا كانت الدولة العثمانية قد ميّزت فرنسا عن بقية الدول الأوربية، خاصة الإسبان والذين كانوا سببا رئيسيا في التقارب بين القوتين، لكن الصراع العثماني الاسباني بدأ يسير نحو التلاشي، حيث حققت الدولة العثمانية معاهدة فرقان عام 1598 وقضت بها على أهداف وحلم فرنسا في بقائها الحليف الاستراتيجي للدولة العثمانية،[9] وبدأ الصراع بين الدولة العثمانية واسبانيا يسير نحو التلاشي.

وفي خضم هذا الجو عرفت العلاقات بين الجزائر وفرنسا أزمات خطيرة، أدت إلى تباعد وقطعية نحو ربع قرن من الزمن تقريبا.[10]

وقد تأكد أخيرا أنّه تعيّن على الفرنسيين التوجه مباشرة للجزائريين، إذا أرادوا أن يبنوا معها علاقات متميزة، وقد سبق أول معاهدة بين الجزائر وفرنسا اتفاق سنة 1617، تبادل فيه البلدين إطلاق سراح الأسرى.

أما الدولة العثمانية كإطار عام للعلاقات الجزائرية الفرنسية، فإنها قد أمضت معاهدة امتيازات في عهد ملكها هنري الرابع بتاريخ 30ماي 1604 ومن خلال ذلك يظهر أن البحرية الجزائرية ساهمت من خلال مساعدتها لفرنسا في حربها ضد إسبانيا، وساهم خير الدين في التقارب بين البلدين، والذي لم يدم بعد طي سنوات القرن 16.

1– أثر النشاط البحري في العلاقات بين البلدين في النصف الأول من القرن 17.

كما سبق وأشرنا أن العلاقات بين البلدين عرفت توترا وقطيعة دامت قرابة الربع قرن تعود أسباب هذه القطيعة إلى حادثتين مهمتين، كونهما متقاربتين زمنيا، الأولى حادثة حصن فرنسا.[11] وحادثة **سيمون دونصا**.[12]

سممت الحادثتين العلاقات الجزائرية الفرنسية بالرغم من تدخل الدولة العثمانية لحل الخلاف، فالجزائريون تحججوا بكون أن الفرنسيين استغلوا الحصن لأغراض غير متفق عليها فهم حسب ايالة الجزائر، لم يدفعوا المبالغ المترتبة عليهم وأنهم يجوعون السكان، وأن الفرنسيين لا يملكون رخصة لتسليح المكان والمتاجرة في كل شيء، أما الفرنسيون فقد تحججوا بكون القراصنة الجزائريون،اعتادوا الإغارة على الحصن وتخريبه والسطو على مقدراته.[13]

وهذا تعبير واضح على استقلالية الجزائر بقراراتها عن الدولة العثمانية. أما حادثة **"سيمون دونصا"** فقد تركت انطباعا أكثر من سابقته، حيث تقدم الباشا بجملة من الاحتجاجات لدى ملك فرنسا" **هنري الرابع "** إلا الملك لم يأخذ الأمر بكل جدية ولم يولي أدنى اهتمام بكل تلك الاحتجاجات[14] فتصدعت العلاقات بين الطرفين وأصبحت الحرب سجالا بين البلدين.

1.1- معاهدة 1619 ودور القرصنة في فشلها:

تدخل الباب العالي من جديد لحل الخلاف نهائيا بين الطرفين، تحت إلحاح الحكومة الفرنسية، فقبلت الجزائر وبدأت المفاوضات بين البلدين، حيث تمت المحادثات وانتهى المفاوضون إلى الاتفاق حول شروط السلام وتوجت بعقد معاهدة

ثنائية جزائرية – فرنسية بتاريخ 21 مارس 1619، واجتمع الوفد الجزائري مع قناصل وحاكم مقاطعة **"بروفنس الدوق دوقيز"**ونص أهم بندين فيها على ما يلي:

- **بند 5:** لا يسمح جلالة الملك إطلاقا بتسليح أية سفينة لموانئ مملكته وثغورها لمطاردة الجزائريين

- **بند6:** يتم إطلاق سراح جل الفرنسيين من أي منطقة كانوا، وكل اللذين قبض عليهم تحت راية فرنسا، كما يتم إطلاق سراح جل أسرى مملكة الجزائر بفرنسا، أنظر الملحق بنود المعاهدة كاملة.

كما نصّت المعاهدة على انّه لا يسمح لقراصنة أي بلد بإنزال الأسرى الفرنسيين في الموانئ الجزائرية، وبيعهم فيها، وفي حال ما حدث ذلك فإنّ البندين السابقين، الذين وردا في الاتفاقية، لا يصبح ملك فرنسا مجبرا على احترامها.[15]

2.1- أسباب فشل هذه المعاهدة:

سببت عملية الغزو البحري للجزائر أو ما أسماه الفرنسيون بالقرصنة الجزائرية، في عرقلة سير هذه المعاهدة، وتعود حيثيات الوقائع إلى مدينة مرسيليا، حيث كان الوفد الجزائري المفاوض يستعد لمغادرة مرسيليا حين وردت أنباء للمرسليين تقول: بأن أحد الرياس الجزائريين والذي يدعى**"الرّايس رجب"** قد استولى على سفينة مرسيلية قادمة من مرسيليا، فقرر المرسيليون اعدام كل أعضاء البعثة، إضافة إلى أربعين آخرين من الأسرى الجزائريين.[16]

وهنا يتبين أن أعمال النشاط البحري الغير مسؤولة أدّت إلى عرقلة السلام بين البلدين إلى غاية 1628، وتدخل الطرفين في حرب دامت ثماني سنوات ونجح بحارتنا هذه المرة في محاصرة السفن الفرنسية ومضايقتها، مما أدّى بالتجّار الفرنسيين للضغط على حكومتهم من أجل وضع حد لأعمال القرصنة، والعمل على وقف هذه الحرب.[17]

وتشير أحد الرسائل التي وردت في المراسلات التي جمعها **بلانتي**، أنّ العلاقة بين الجزائر وفرنسا تأذّت كثيرا بفعل هذه الحادثة، وانعكس الأمر سلبا على التجّار الفرنسيين الذين ضغطوا على ملكهم للبحث عن حل، ونظرا لما بذله سفراء فرنسا لدى الباب العالي، لإعادة الأمور إلى نصابها بين الجزائر وفرنسا، فقد أوفدت الدولة العثمانية إلى الجزائر المبعوث **" سليمان شاوش"** في 19 مارس 1923، وهذا بعد الشكاوي التي وصلت فرنسا م بحّارتها وتجّارها المرسيليين خاصة مابين سنتي 1620و 1625، لكن موقف الحكومة الجزائرية كان عنيفا ضّد المبعوث العثماني وضدّ الوساطة العثمانية.[18]

وتحول الأمر إلى حرب بحرية حقيقية بين القراصنة الجزائريين والفرنسيين، خاصة على التجّار، حيث أصبح التبادل التجاري بين الجزائر وفرنسا تشرف عليه الحكومة الفرنسية ذاتها[19].

ولم يوّفق المبعوث العثماني في إعادة السلام، رغم طول الفترة التي استغرقتها إقامته بمدينة الجزائر، والتي كانت نحو ثلاث أشهر،[20]وفي هذه الفترة وإلى غاية 1628 ركز البحارة الجزائريون على السواحل الفرنسية فاستولوا على 80 باخرة والتي تعتبر من أهم البواخر الفرنسية، وقاموا ببيع 1636 فرنسي في سوق النخاسة أو ما سمي بـ: أسواق العبيد ونظرا لقوة الجزائريين وتسيدهم البحر المتوسط في هذه الفترة، فقد وصلوا إلى سواحل البريطانية واستولوا على 470 باخرة.[21].

فدفعت قوة البحارة الجزائريين بفرنسا إلى ضرورة فتح باب المفاوضات من جديد، قصد الحصول على امتيازات جديدة، وأكدت عدم قدرة حكومة لويس الثالث عن التصدي لنشاط البحارة الجزائريون،[22]، فعملت فرنسا على استرضاء لجزائريين بأي ثمن حيث قام المبعوث الفرنسي لحلال السلام بين البلدين، وفي ذلك حاول هذا المبعوث الفرنسي عن طريق

جمعه لـ: **ألف ليفر** من التجّار المرسليين، لدفع فدية الأسرى الجزائريين المحجوزين لدى **"الدوق دوكيز"** وكذا محاولة استرجاع المدفعين.

3.1- معاهدة سنة 1628:

استطاع " **سونسون نابولون** " المفاوض المحنك من إقناع الطرف الجزائري، وتشير الدراسات أن هذه الاتفاقية كلفت الطرف الفرنسي ما يقارب ثلاثين ألف فرنسي على شكل هدايا وفدية للأسرى الجزائريين. و في19 سبتمبر 1628 عقدت معاهدة سياسية وتجارية وجاءت في اثني عشر بندا وكانت أكثر تسوية ووضوحا من معاهدة 1619 ومن أهم انعكاساتها ما يلي:

-حرمتها من حمل السفن الفرنسية البضائع التجارية الخاصة بالدول الأخرى؛

-فرضت التفتيش على السفن التجارية.

لم تدم هذه المعاهدة طويلا، وكانت فرنسا أول من نقض المعاهدة بالرغم من المساعي التي بذلتها لإحلال السلام بين البلدين وكانت أعمال القرصنة السبب الرئيسي وراء بطلان هذه المعاهدة.[23]

حيث ردت السفن الجزائرية على ما أسمته اعتداءات الفرنسيين، وكان جل ما غنمه الجزائريون في أعقاب هذه المعاهدة ما يقارب: أربعة ملايين وسبعمائة واثنين وخمسين ألف ليفر"livers" واستولوا على ثمانين سفينة واسروا ألفا وثلاثمائة وواحد وثلاثين شخصا.[24]

ولم يتوقف البحارة الجزائريون عند هذا الحد بل وصلت عملياتهم إلى عرض المحيط الأطلنطي أين اتحدوا مع قراصنة سلا "sale" المغاربة الذين كانوا يقومون بالسطو على السفن الأوروبية.[25]

نجح الفرنسيون في الحصول على معاهدة سلام في 1640 لكن بنودها اعتبرتها فرنسا مهينة لها ولم ترى هذه المعاهدة النور أبدا، ومنه يتضح انه من حادثة الباستيون ظلت العلاقات بين الطرفين تراوح مكانها ولم يتوصل الطرفان إلى صلح دائم، وبالرغم من ذلك سمحت حكومة الجزائر في عهد الأغوات للتجار الفرنسيين من مزاولة نشاطاتهم التجارية وأمر الريّاس بعدم التعرض لمراكب الفرنسيين بعد حصولها على ضمانات من حكام مرسيليا تتعهد فيها بإرجاع الأسرى الجزائريين.[26]

وهذا ما يدل على أن إيّالة الجزائر هي الأخرى كانت لديها رغبة في العيش بسلام مع فرنسا.[27]

وفي ظل هذه الأحداث وصلت بعثة مرسيلية في نهاية شهر جوان 1659 يقودها **"لويس كامبون** "Louis campon" والذي كلفه الملك ليكون الحاكم الجديد والمدير العام للباستيون.

وكما سبق وأشرنا فإن العلاقات بين الدولة العثمانية وفرنسا، تمرّ بفترة من الفتور نتيجة الحرب العثمانية مع البنادقة، وموقف فرنسا لمساندة هذه الأخيرة،ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل وصل إلى حد اقتراح أحد السياسيين،تعين الوزير "**مازران** " في أكتوبر 1659 تنظيم حصار بحري على الجزائر وتونس وطرابلس[28].

ومع بداية حكم لويس الرابع عشر، مع بداية 1661[29]، أجمع المؤرخون على اعتبارها بداية الحكم المطلق في فرنسا، ومناصبة العداء الصريح للجزائر واستقر لدى الجزائريين قناعة من عدم جدوى عقد أي معاهدة مع النصارى، إلا أنهم أبقوا علاقتهم مع الباب العالي لكسب يد العون إذا تحالفت الدول الأوربية ضدها.[30]

2- أثر النشاط البحري في العلاقات بين البلدين في النصف الثاني من القرن 17.

2.1- الحملة على جيجل وبداية القطيعة الطويلة الأمد:

اندلعت في منطقة القبائل ثورة ضد النظام المحلي، وهذا ما عول عليه الفرنسيون، إضافة إلى المشاكل الداخلية التي ألمت بالبلاد، يأتي في مقدمتها وباء الطاعون، وبالرغم من ذلك، فإن الجزائريون وحسب المصادر كانوا على دراية بهذه الحملة.[31]

دخل الملك الفرنسي في تردد كبير حول المكان الذي توّجه له الحملة وفي الأخير انتهى إلى اختيار جيجل بدل مدينتي عنابة وبجاية، ويعود هذا الاختيار إلى سببين رئيسيين هما: أهمية الموقع الاستراتيجي لجيجل، والسبب الأهم توفرها على عدد مهم من الرعايا الفرنسيين والأسرى.

أما عن أهم أسباب هذه الحملة فإنه يمكن إرجاعها إلى سبب مهم تجتمع عليه أغلب المصادر الغربية، حيث كانت كرد فعل انتقامي لنشاط البحارة الجزائريين، حيث وفي فترة لم تتجاوز سبعة أشهر وتمتد من أكتوبر 1660م إلى غاية آفريل1661. قام الجزائريون بالاستيلاء على مايزيد عن مليونين من البضائع، وعلى حوالي ثلاثين سفينة، فضلا عن أسرهم زهاء خمسمائة أسير.[32]

ومن خلال تفحصنا لهذا السبب نجد أن أعمال البحر فعلا من كانت وراء الاتفاق والعداء في حوض البحر المتوسط.

2.1- سير الحملة:

عندما انتهت الاستعدادات، انطلقت الحملة من ميناء طولون في جويلية1664 وتم اختيار أقدر الشخصيات لها وهو الدوق"دبوفورت"[33]، وضمت القوات البرية 4650 رجل أضف إليهم كتيبة هولندية أخرى انجليزية، وقطع الأسطول البحري تكونت من 63 قطعة بحرية.

وصل الأسطول إلى مشارف بجاية في 21جويلية[34] وبدأ الإنزال في 23 من جويلية، وهنا نسجل المقاومة الباسلة لسكان جيجل، لكنهم لم يستطيعوا الاستماتة في الدفاع، فتمكن الفرنسيون بفضل تفوقهم المدفعي من الدخول للمدينة، بعدما خرج منها كل أهلها، وضلوا يناوشون القوات الفرنسية، الذين لم يهنئوا بمقامهم نهائيا بالمدينة.[35]

وفي غمرة احتفال الفرنسيين بنصرهم، جهز علي آغا جيشا بلغ تعداده 3000 انكشاري، و500 من الأهالي وفي طريق هذا الجيش انظم إليه عدد كبير من المتطوعين الراغبين في الجهاد، فوصل عدد الجيش قرابة 10000إلى 12000 مقاتل.[36]

فبالرغم من الاضطرابات التي كانت تعرفها الجزائر، إلا أن الأغوات استطاعوا هزيمة الجيش الفرنسي هزيمة نكراء، جعلتهم يفرون، تاركين خلفهم غنائم كبيرة، وجارين ذيول الهزيمة بلغ صداها ملك فرنسا لويس الرابع عشر، وسائر العالم المسيحي.[37]

انتهت هذه الحملة بعدما تركت أثرا كبيرا على الفرنسيين، وجعلتهم يدفعون جراء هذه الحملة ثمنا باهظا، خاصة بعدما أن كثف البحارة الجزائريون هجماتهم، ومداهماتهم لسفن التجارية الفرنسية، الأمر الذي دفع بلويس الرابع عشر إلى عقد معاهدة مع الجزائر.

3.1- معاهدة 1666م:

في العام 1666 أبدى لويس الرابع عشر رغبة كبيرة في إبرام الصلح مع الجزائر، ولذلك كلف المفوض العام للقوات البحرية **تروبير"Trubert"** بالتفاوض مع الجزائر لإبرام السلام مع الجزائر.[38]

لم يجد **تروبير** أي صعوبة في إبرام اتفاقية مع الجزائر، رغم محاولة الانجليز الحيلولة دون ذلك، وانتهت حالة التوتر والحرب بإمضاء اتفاقية في 17 ماي 1666، والتي أقرها الملك[39] ومن جملة ما نصت عليه هذه المعاهدة ما يلي:

- اعتماد الطرفين نظام الجوازات؛
- عدم أسر رعايا وسفن الطرف الآخر؛
- إطلاق سراح أسرى البلدين بالتبادل والافتداء.

ولكن هذا الوفاق لم يحظى بالاحترام من الطرفين، حيث أثناء دعوة رياس الجزائر من الشرق[40]، استولوا على سفن تجارية لفرنسيين، وفي شهر فبراير، أرسل مبعوث على رأس عمارة للشكوى.

هذا الاتفاق الذي حدث بين البلدين، والذي شابه العديد من المشاكل، ما لبث أن صار مشروطا بظهور فترة حكم الدايات من (1671-1830)، حيث تخلّى الدايات عن أيّة ليونة اتجاه الفرنسيين، وصل الأمر بالداي الحاج محمد بإرسال رسالة بتاريخ 23 سبتمبر 1674 إلى البلاط الفرنسي ضمنها الأسس التي تريد الجزائر لعقد أي معاهدة سلم مع فرنسا، وهذا نص الرسالة:

"... إن وسيلة تدعيم السلام بين بلدينا، هي أن تمنعوا رعاياكم من استقبال أكثر من ثلاث مسيحيين من أعدائنا على متن سفنكم، وأن لا يبحر رعاياكم على متن سفن أعدائنا، إن هذا سيكون سببا في القطيعة، وفي هذه الحالة خارجة عن نطاقنا ... كما أننا لن نسمح لكم بحجز رعايانا الذين يفرون من جنوة وليفورنة، ومن اسبانيا، ومن أماكن أخرى عندما يلجأون إلى مملكتكم بناء على السلام الذي بيننا...".[41]

ومع التقدم الزمني أصبحت فرنسا والجزائر في جرب التصادم الدائم، مما أدّى إلى تقليص نفوذ الريّاس في التدخل في قضايا النظام العسكري للدايات، وتشير رسالة مؤرخة في 02 أكتوبر 1673، أرسلها الحاج محمد داي الجزائر إلى الملك لويس الرابع عشر؛ يبيّن فيها سوء تصرفات أحد القباطنة الفرنسيين الذي يدعى **"دالميراس "** والذي أقدم على استقبال 46 أسير وأخذهم معه منتهكا بذلك السيادة العامة للبلاد، حيث أدّت هذه الأحداث إلى المساهمة هي الأخرى؛ في تعكير العلاقات والقضاء على أي تقارب.[42]

ولم يتوقف تأثير البحرية في سير العلاقات بين البلدين، والتحكم في التقارب والتباعد عند هذا الحد، بل يمكن القول أنّه كان محرك العلاقة بنسبة كبير، فبعد القطيعة الطويلة الأمد، ازداد تعرض الجزائريين للمراكب الفرنسية في الحوض الغربي للمتوسط، وبدت ظاهرة ليونة الداي في التعامل معهم، فها بدأت فرنسا تفكر في سياسة الليونة من جديد بعدما كلّفتها الحملات العسكرية خسائر مادية وبشرية وحتى معنوية.

فقام الملك لويس الرابع عشر بإرسال رسالة إلى الداي الحاج محمد، يبلغه بقدوم قنصل جديد يدعى **" لوران دارفيو "**، بعدما فقد الدّايات ثقتهم في القناصل الفرنسيين مابين سنتي 1670م و 1674م، وهذا يدل على ضعف البحرية الفرنسية وعدم قدرتها على تأمين الحماية لسفنها من جهة، وفشل قناصلتها في التعامل مع حكومة الجزائر، والتي كانت تتأثر غالبا بمشكل البحرية والأسر.[43]

من خلال الوثيقتين السابقين تبيّن أثر البحرية الجزائرية واضحا، في العلاقات بي البلدين؛ خاصة من الجانب الفرنسي، الذي كان دائما السبّق لتحقيق التقارب، بدافع حماية مصالحه التجارية تحديدا من البحّارة الجزائريين.

أما ما بين سنتي 1674و 1675، فإن العلاقات بين البلدين تميّزت بهدوء، وسلم ومصالحة طرفيين، ورفض الجزائر لسياسة العداء والحرب، يمكن أن نرجع أسبابها إلى المشاكل التي عصفت بالبلاد في هذه الفترة، أو اهتمام الريّاس الجزائريين بمهاجمة سواحل كلابريا، و صقلية وإيطاليا ونابل وإسبانيا، وحتى السواحل البرتغالية، في فترة حكم الداي الحاج محمد الذي استأثر صهره بتسيير البلاد.[44]

ونستنتج هذا التقارب من رسالة الداي الحاج محمد، للملك لويس الرابع عشر المؤرخة في 17 فيفري 1675وجدناها تضمّنت عديد عبارات المودة و الاحترام، إضافة لذلك أشار الداي إلى هذه الفترة واصفا إيّاها بفترة السلم و الاتفاق مع الفرنسيين، بالرغم من اعتقال الجزائريين لـ 25 أسير فرنسي، ورفض الجزائر إطلاق سراحهم.[45]

وفي أواخر 1675 تمّ استبدال القنصل " دارفيو " بالقس " لوفاشيه " لإدارة القنصلية الفرنسية بالجزائر، ممّا يدل على أنّ الوضع كان متذبذبا وحرجا، وقطيعة في العلاقات بين البلدين.خاصة إذا علمنا أنّ الجزائر كانت في هذه الآونة تتعرّض للهجمات والغارات المكثّفة، من طرف الدول الأوربية.[46]

وظلت القطيعة بين البلدين، واستمرت سفن البلدين، تأسر وتغنم بعضها كلما سنحت لها الفرصة، وفي الفترة القادمة قامت فرنسا بإرسال حملة **دوكين** صيف 1682وقصف مدينة الجزائر[47] ، وكان عدد سفنها حوالي 60 سفينة وحدثت في عهد حسين باشا.[48]

وقد حدّدت فرنسا أهدافها من هذا القصف في:

- إطلاق سراح الأسرى الفرنسيين في الجزائر، وخاصة الذين أسروا على طهر المراكب الفرنسية؛
- تعويض الرعايا الفرنسيين عن الخسائر والأضرار التي لحقت بهم.

و تحقّق لفرنسا أمر مهم؛ وهو إطلاق سراح ما لا يقل عن 57 أسير. لكن هذه الغلبة سرعان ما تحولت إلى اتجاه آخر بعد تولي "**حسين ميزومورتو**" زمام الأمور، والذي أصرّ على عدم إبرام صلح مع شخص ليس له عهد قاصدا بذلك " **دوكين**"[49]وفي ظل التباعد الجزائري فرنسي، بدأت التقارب بين الجزائر وانجلترا من جهة، وبينالجزائر وهولندا من جهة أخرى عام 1679(Krieken, pp. 66-68) ،وهذا ما دفع بفرنسا إلى السعي وراء إعادة العلاقات مع الجزائر إلى طبيعتها السلمية.

4.1- معاهدة 1684: (معاهدة السلم المئوية)

في "25آفريل1684" تمكن دوترفيل من إبرام معاهدة صلح بعد مفاوضات دامت أيام تضمنت هذه المعاهدة 29 بندا، ونصت على أن يكون السلام لمدة مئة سنة.[50]

نقل جمال قنّان أهّم بنودها في كتابه: "نصوص ووثائق"، وكان من أهم ما جاء فيها ما تعلق بالبحرية والأسر؛ ليدل مرّة أخرى على دور البحرية الكبير، في معادلة العلاقات الجزائرية الفرنسية، ومن بين البنود التي أورت أمر البحرية، البنود التالية على ترتيب ورودها في المعاهدة:

البند 04: للوصول إلى السلم المعني، اتفق الطرفان على حرية شراء الأرقّاء دون تمييز

البند 07: عندما تلتقي السفن المجهّزة للحرب، سواءا كانت قد خرجت من ميناء مدية الجزائر، أو من أي ميناء من المملكة...، سوف يترك لها الحرية لمتابعة رحلتها بدون أيّة عرقلة...، ولا يرسل إلى المراكب لتفتيشها سوى شخصين، وطاقم القارب...، ونفس الإجراء تتّبعه السفن الفرنسية مع المراكب الخواص التابعين لمدينة ومملكة الجزائر؛

البند08: تستقبل السفن الحربية والتجارية، على السواء في موانئ كلا البلدين، وتعطى لها كأنواع المساعدة؛

البند09: إذا هوجمت سفينة تجارية فرنسية، كانت راسية في ميناء مدينة الجزائر، أو أحد موانئ المملكة، من طرف سفن حربية معادية...، سوف يدافع عنها وتحمى؛ من طرف الحصون، وذلك نفس الالتزام الذي يتعهّد به إمبراطور فرنسا.[51]

والملاحظ جليا من بنود هذه المعاهدة، أنّ أمر نشاط البحرية الجزائرية ونظيرتها الفرنسية، شكّل المحور الأساسي الذي دارت حوله المعاهدة، وحضي بدرجة اهتمام بالغة فاقت حتى الجانب التجاري، بدافع أنّه لا تجارة دون سلام بين البلدين، خاصة السلام البحري، والذي من شأنه أن ينعكس إيجابا على مظاهر العلاقات الأخرى .

أما على العموم فإنّ المعاهدة لم تجد حلا نهائيا، لنشاط البحرية المزدوج بين البلدين، وبالرغم من هدوء العلاقات بين البلدين و استقرارها نسبيا، وإطلاق بعض الأسرى، و تبادل الهدايا، لكن سرعان ما توترت العلاقات مرّة أخرى.[52]

بالرغم من استمرت هذه المعاهدة وكان أهم سبب وراء ذلك هو دخول فرنسا في حرب ضد الانجليز، وهو ما جعل فرنسا تسعى جاهدة للحفاظ على السلام بينها وبين الجزائر، ولم تقف عند هذا الحد، بل وصلت إلى حد محاولة إقناع الجزائر بقطع علاقاتها مع انجلترا.

لم تستمر معاهدة السلم المئوي سوى ثلاث سنوات، حتى قامت فرنسا بإرسال حملة أخرى، يترأسها" **ديشري** "في 26 يونيو 1688، لكنها فشلت، ونتيجة لما آلت إليه الأحداث بعد هذه الحملة وبعد تكبد الطرفين لخسائر كبيرة في عرض المتوسط[53]،انتهت هذه الحملة بإمضاء معاهدة في 24 سبتمبر 1689، لكن تسوية الخلافات لم تأخذ صورة نهائية إلا بعد سنة 1694.[54]

خاتمة:

نستنتج من هذه الدراسة أن شخصية الجزائر وهيبتها، في القرن السابع عشر أكسبتها مكانة سياسية مرموقة، وحددت مبادئ وأسس علاقاتها مع غيرها من أمم أوربا، هذه الشخصية التي ما كان للجزائر اكتسابها، إلا في ظل قوة بحرية و رياس كرياس الجزائر في هذه الفترة إن كل معاهدات الجزائر ودول الحوض الغربي للمتوسط، كانت انعكاس للنشاط المزدهر للبحرية الجزائرية في القرن السابع، التي خلفت أضرار كبيرة بأمم أوربا، وخاصة الجانب التجاري لها، ما دفعها للهث وراء استرضاء الجزائر، وإبرام معاهدات الصلح معها.

شكلت العلاقات الجزائرية الفرنسية حجر الزاوية في العلاقات الخارجية للجزائر، لما كان لها من تداعيات، أثرت على السكينة العامة للمؤسسات الداخلية للجزائر عموما، والمؤسسات البحرية خصوصا، فالحملات التي قادتها فرنسا تباعا على الجزائر خلال هذا القرن تنم عن الحقد الصليبي والرغبة الجامحة في تحطيم قوة بحرية ورياسها.

كما أثبتت كل الحملات التي سيرت لاحتلال الجزائر، فشل دول الحوض الغربي للمتوسط سياستها الخارجية مع الجزائر، وأثبتت أنها أمة قوية قادرة على مجابهة الأخطار طيلة 03 قرون كاملة، وأثبتت أن البحّار الجزائري هو أعتى وجه جبار في عصره.

تدل جل المعاهدات على أن الجزائريين لم يكونوا السباقين لإبرام هذه الاتفاقيات، أوهم من سعوا لإبرامها، بل على العكس، وهذا ما ينقد ما ذهب إليه المؤرخون الغربيون، كون سكان المغرب العربي عموما والجزائر خصوصا لا يفقهون في الدبلوماسية شيئا.

قائمة المصادروالمراجع:

[1] غطاس عائشة: العلاقات الجزائرية الفرنسية في القرن 17، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ص 47.

[2] سعد الله أبو القاسم: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر الحديث، دار الغرب الاسلامي،ط1، 1996، الجزائر ص 248.

[3] بن آشنهو ابن أبي زيان: دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر،المطبعة الشعبية للجيش ،الجزائر، 1986، ص ص 172–181.

[4] قنان جمال: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر،م، م، و، ج، 1994، الجزائر، ص 39.

[5] الجيلالي عبد الرحمان و الميلي مبارك، تاريخ الجزائر القديم والحديث، ج2، مطبعة العصر، بيروت2009 ، ص 201.

[6] **Plantet : Correspondance Des Deys D .Alger avec La Cour De France. T1 (1579 –1700), Imprimerie Nationale, Paris, pp 81–82.**

[7] قنان جمال ، المرجع السابق، ص ص 39–40.

[8] نفسه، ص 45.

[9] غطاس عائشة ، المرجع السابق ، ص 31.

[10] نفسه ، المرجع السابق ، ص 32.

[11] نفسه ، المرجع السابق ، ص 45.

[12] نفسه ، المرجع السابق ، ص ص 45–55.

[13] **Roland Courtinat :La piraterie barbaresque en méditerranée, XVIe–XIXe siècle, Editions Jacques Gandini, Paris, 2003. pp 69–70.**

[14] غطاس عائشة ، المرجع السابق، ص ص 37–39.

[15] قنان جمال ، المرجع السابق، ص 56.

[16] غطاس عائشة ، المرجع السابق ، ص 38.

[17] نفسه ، ص 38.

[18] **Plantet :. op.cit., pp 92–93.**

[19] محمد زروال: العلاقات الجزائرية الفرنسية (1791–1830)، م، و، ن، ت، الجزائر، .2009، ص ص 11–12.

[20] غطاس عائشة ، المرجع السابق ، ص 50.

[21] **Roland Courtinat, op,cit, pp 69–70.**

[22] غطاس عائشة ، المرجع السابق ،ص 41.

[23] نفسه ، ص 42.

[24] نفسه ، المرجع السابق ،ص 44.

[25] **Roland. op.cit., pp 47–48.**

[26] **Grammont H. D. de : documents algériennes in. R.A.29, 1885,PP 279–281.**

[27] **Plantet : op. cit, , P58.**

[28] Charles – roues. F : France et Afrique des Nord avant 1830, T.1, librairie Félix Alen, Paris, 1932, P142.

[29] إبراهيم سعيود: بعض جوانب العلاقات بين الجزائر وتوسكانيا خلال العهد العثماني، مجلة الدراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد12، الجزائر، 2007، ص 310.

[30] Grammont H. D. de : documents algériennes in. R.A.29, op. cit,,P 292.

[31] Charles – rouse , op. cit, 1932,p 155.

[32] غطاس عائشة ، المرجع السابق ، ص 71.

[33] نفسه ، ص ص 70–72.

[34] Waibed, E ,expedition de duc de beaufort contre djidjeli 1664, in, R.A, N 17, PP, 218–219.

[35] ibid ,P28

[36] De Castellan, relation contenant diverses particularité de l'expéditi– on. de Gigery, in Recueil histori– que. contenant diverses pièces cu–rieuses. de ce temps", Christopher van Dyck, Cologne, 1666, P28.

[37] غطاس عائشة ، المرجع السابق ، ص 75.

[38] D'arvieux : mémoires de chevalier, op, cit, PP.209–217

[39] قنان جمال ، المرجع السابق، ص ص284–288.

[40] Grammont H. D. de : documents algériennes, In. R.A. 29, op.cit., PP 453–454.

[41] غطاس عائشة ، المرجع السابق ،ص 69.

[42] Plantet :. Op.cit, P150.

[43] ibid , PP 150–154.

[44] صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي(1514–1830)، ط4، دار هومة، الجزائر، 2007، ص139.

[45] Plantet , op. cit, PP 150–154.

[46] بوعزيز يحي، علاقات الجزائر الخارجية مع دول و ممالك أوربا (1500–1830) ,الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ،1985، ص 83.

[47] قنان جمال ، المرجع السابق، ص 89.

[48] التلمساني محمد بن عبد الرحمان، الزهرة النيرة لما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جند الكفرة، مجلة تاريخ وحضارة المغرب، العدد3، جويلية 1967.ص 23.

[49] قنان جمال ، المرجع السابق، ص 89.

[50] نفسه، ص 97.

[51] نفسه ، ص ص158–159.

[52] نفسه، ص 111.

[53] غطاس عائشة ، المرجع السابق ،ص 71.

[54] نفسه ، ص 72.